■ ،، الحديث عن النفط يحتاج للكثير من الحذر والدقة في الحسابات لتجاوز احتمالات الوقوع في الخطأ ويحتاج أيضاً لمتخصص يعرف مراكز القوى في الدائرة النفطية بجميع مشتقاتها. لكن للصحافة حساباتها حيث البحث عن المعلومة التي تهم القارئ بدرجة أساسية.

"الثورة" طرحت أسئلتها على طاولة الأخ عمر الأرحبي المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية. الذي فتح بدوره ملفات ساخنة عن مافيا تهريب الديزل إلى البحر والمشاكل العالقة مع بعض المستثمرين.. بالإضافة إلى حجم الاستهلاك والخطط الخمسية ومشاريع الشركة وأشياء أخرى تقرأونها في إجاباته التي لم تخل من الجرأة والشفافية.

لقاء/معين النجري

المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية لـ«الثورة»:

السوق المحلي يستهلك ما يقارب ٣٨٪ من حصة الدولة من النفط الخام

ظاهرة تهريب الديزل سببت لنا وضعاً مقلقاً

● ما هي أهم أنشطة الشركة والدور الذي تلعبه في الحركة النفطية في البلاد؟

– شركة النفط اليمنية شركة وطنية رائدة في مجال تسويق المنتجات النفطية في السوق المحلية وذات ذمة مالية مستقلة وملتزمة بتنفيذ السياسات العامة للدولة وبتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله وقيادة وزارة النفط والمعادن ممثلة بمعالي وزير النفط والمعادن د.رشيد بارباع واللذين يوليان هذا القطاع اهتماما ورعاية مستمرة. وبناء على هذه السياسات والتزاماً منا بأداء الدور المناط بنا فإننا نقوم بالتسويق والتموين وتأمين حاجة البلاد والمواطن التموينية من المشتقات النفطية ونسعى جاهدين لخلق استقرار تمويني من خلال تحملنا الكثير من الأعباء والنفقات مقابل تكاليف التوزيع من عمولات وكلاء المحطات ومصاريف إدارية وأجور نقل إضافة إلى ما نسدده من ضرائب مركبات واستهلاك ومبالغ لدعم صندوق الأجور وصندوق النشاط الزراعي والسمكي مما يؤكد حرص الشركة على ايصال المشتقات النفطية إلى جميع المناطق في كل المحافظات.

بالارقام

● كم بلغ حجم الاستهلاك المحلي في السنوات الأخيرة؟ ونسبة حصة الدولة من انتاج النفط الخام؟

– من حيث حجم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية وخلال عام ٢٠٠٣م بلغ «٥,٢٢٩,٧١٨,٨٨٩» ليترا ما يعادل «٣٢,٨٩١,٣١٤» برميلا وهو يمثل ٣٤٪ من حصة الدول من النفط الخام والبالغ «٩٥,٨٣٨,٨٦٠» برميلا من إجمالي الانتاج الكلي للنفط الخام خلال العام ٢٠٠٣م والذي بلغ ١٥٥ مليون برميل تقريباً. وبمقارنة حجم الاستهلاك المحلي لعام ٢٠٠٣م مع عام ٢٠٠٤م نجد أن الاستهلاك المحلي تصاعد ليصل إلى «٥,٥٤٢,٩٣٣,٦٠٤» لترات ما يعادل «٣٤,٨٦١,٢١٨» برميلا ليشكل نسبة ٣٨٪ من حصة الدولة من النفط الخام والذي بلغ حوالي ٩٠ مليون برميل من إجمالي الانتاج الكلي من النفط الخام الذي تناقص إلى حوالي ١٥٠ مليون برميل في سنة ٢٠٠٤م بسبب تناقص الانتاج الحقلي من حقول مارب والمسيلة بحضرموت وفي حين تحقق إيراد عام للدولة في عام ٢٠٠٣م حوالي ١٣٢ مليار ريال تقريباً وتصاعد ليصل خلال العام ٢٠٠٤م إلى ١٤٦ مليار ريال تقريباً.

تهريب الديزل

● تقرير البنك الدولي أشار إلى ظاهرة تهريب مادة الديزل إلى خارج البلاد.. فهل هناك خطة رقابية للحد من هذه الظاهرة؟

– تهريب الديزل عملية تضر بمصلحة الوطن وتؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني وهذا ينعكس على مستوى معيشة المواطن.. فهم اعداء حقيقيون لهذا الوطن.. فهم يجرون وراء مصالحهم لتحقيق الثراء غير المشروع.

ونحن في شركة النفط اليمنية اعتمدنا على سياسة تموينية حكيمة مع الوكلاء وفق خطة سنوية بعد دراسة احتياجات المناطق للحد من التلاعب وفق مخصصات محددة، إلاَّ أن مسالة الرقابة على السفن والقوارب وعملية التهريب التي تحدث بعرض البحر الأحمر والبحر العربي أمر خارج اختصاصنا وتتولاه الموانئ وشرطة خفر السواحل. لكننا نعمل باهتمام بالغ مع بعض جهات الاختصاص المختلفة للحد من هذه الظاهرة. و«مافيا» تهريب الديزل سببت لنا وضعاً ولمواجهة هذه الظاهرة تم تشكيل لجان من قبل رئيس الجمهورية حفظه الله للتحقيق ومحاسبة المتورطين واحالتهم إلى القضاء.

غش..

● هناك شكاوى من المواطنين من عملية غش يقوم بها بعض أصحاب محطات الوقود مثل خلط البنزين بالديزل أو خلط الديزل بالمازوت. ما هو دور الشركة في محاربة هذه العمليات؟

– البنزين من الوقود الخفيفة ويختلف عن المازوت، والديزل والمازوت من الوقود الثقيلة ويمكن خلطهما بقصد الغش، وعادة ما يستخدم الديزل والمازوت في محطات الكهرباء ومصانع الأسمنت والمنشآت الصناعية ولا يمكن الكشف عن عملية الخلط إلاَّ بالفحوصات المخبرية وبالمناسبة إن عملية الخلط هذه تؤدي إلى إلحاق الضرر بأداء المعدات وتوقف المصانع والمنشآت مما يكلفها مبالغ طائلة في عملية الصيانة واستبدال قطع الغيار، أما خلط الديزل بالبنزين فهي عملية لا يمكن أن تصدر عن عاقل نظراً لفارق الكثافة ويمكن مشاهدتها بالعين المجردة ويلحظها المواطن على عملية الاحتراق المكثفة، ولكن يمكن حدوثها نتيجة غياب الوعي المعرفي لعملية خزن هذه المواد من قبل أصحاب المحطات واستسهالهم لهذه العملية، ونحن في الشركة نتحقق من التجاوزات التي تحدث من قبل أصحاب المحطات حيث يوجد لدينا كادر متخصص في إدارة المحطات لمتابعة هذه العملية ومدى التزام ملاك المحطات بالمعايير والمقاييس المعتمدة من قبل الشركة ومعاينة المعدات المستخدمة منعاً للغش وفي حالة حدوث بعض المخالفات من قبل أصحاب المحطات نتخذ الإجراءات اللازمة.

اشاعات فقط

● هناك بعض الاشاعات عن وجود اشكاليات بين الشركة وكل من مصفاتي عدن ومارب وما حقيقة ذلك؟

– لا توجد أي اشكالية من أي نوع وشركة النفط اليمنية تشكل مع مصفاتي عدن ومارب منظومة متكاملة إضافة إلى بقية الوحدات النفطية الأخرى.. وتتبع وزارة النفط والمعادن والدولة تعول على نشاط هذا القطاع النفطي المساهمة الفعالة في عملية التنمية فالمصفاتين مصدرنا الوحيد الذي نعتمد عليه في تموين السوق المحلية، وعموماً علاقتنا مع المصفاتين تنسيقية تكاملية لخدمة السياسة التموينية للسوق المحلية وتحت إشراف مباشر من قبل وزارتي المالية والنفط وفق خطة تموينية تقر من قبل وزارة المالية بعد دراسة احتياجات السوق وإمكانية المصفاتين وعلى هذا الأساس تتم عملية التسويات المالية لمشتريات الشركة من المشتقات النفطية.

صعوبات وطموح

● لكل عام مفاجآته وتقلباته النفطية ما الذي ستقدمه الشركة في عام ٢٠٠٥م؟

– إنه عام اصرار وتحدي بالنسبة لنا وسنعمل برؤية متجددة من خلال استنباط اليات مغايرة لما هو سائد وفق منهجية علمية ورؤية اقتصادية تساعدنا على النهوض بأوضاع الشركة إلى مستوى الشركات العالمية في هذا المجال ومن المؤكد أننا سنواجه بعض العراقيل إلاَّ أننا واثقون بأن طريق النجاح مليء بالأشواك نستوعب المتغيرات في ظل زمان العولمة فلن نلحق بركاب الشعوب المتطورة. لذلك أضع في أجندتي وأولوياتي في هذا العمل الكثير من القضايا التي وجب حلها، وفعلاً أثمرت جهودنا وحققنا الكثير من النتائج الطيبة الماثلة للعيان، كاعتمادنا على مبدأ العمل وفق الخطط المرسومة بشكل منهجي وعلمي واقفلنا الميزانيات المتأخرة وعمل حساب ختامي للسنوات السابقة ونخطط خلال هذا العام إلى اقفال ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤م ونعمل على رفع رأسمال الشركة التي يفترض أن يكون الرفع بمستوى وحجم نشاط الشركة ونعمل على إعداد وهيكلة تتناسب مع المتغيرات التي يفترض أن تساعدنا في مواجهة التحديات المستقبلية وخلق نقلة نوعية تحسن من أداء الشركة خلال إعداد لوائح إدارية ومالية ستعرض لاحقاً على شركات استشارية قبل اقرارها. وبدأنا دراسة شاملة لعمل شبكة كمبيوتر بالإدارة العامة كمرحلة أولى تأتي بعدها ربط الفروع، كما شكلنا فرق بناء وصيانة للمنشآت التموينية وهذا سيساعدنا على تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتنفيذ أعمال الصيانة للخزانات بشكل ذاتي وسنقوم بتنفيذ مبنى إداري ملحق بالإدارة العامة وعملنا على استرداد الكثير من املاك الشركة وأوقفنا العابثين بأموالها.

■ عمر الأرحبي

نسعى للنهوض بالشركة إلى مستوى الشركات العالمية في جميع المجالات

عام النجاح

●في قراءة سريعة لما قدمته الشركة في عام ٢٠٠٤م هل لك أن تعطينا نبذة مختصرة؟

– شركة النفط تولي الجانب الاستثماري اهتماماً بالغاً وتعمل وفق خطة استثمارية يتم اقرارها مع جهات الاختصاص وقد استطعنا خلال عام ٢٠٠٤م انجاز ١٥ مشروعا وهناك ٢١ مشروعاً قيد التنفيذ خلال هذا العام. وهناك أيضاً ١٠ مشاريع تم الانتهاء من دراستها وقد لجأنا إلى التنفيذ الذاتي لتوفير الوقت وتحقيق المنفعة الاقتصادية ويعتبر عام ٢٠٠٤م عام نجاح حيث انجزنا مبنى الإدارة العامة بصنعاء ومبنى فرع مارب ونخطط هذا العام للانتهاء من مبنى فرع المهرة في الغيظة ومشروع إضافة دور لمبنى فرع الحديدة كما ركزنا على صيانة المنشآت وربطها بمنظومة الاطفاء والسلامة فهذه المشاريع تمثل لنا صمام الأمان والركيزة التي تجنبنا الاختناقات والأزمات وتساعدنا على رفع الطاقة التخزينية في ظل احتياجات البلاد المتزايدة، حيث انجزنا خلال عام ٢٠٠٤م مشروع الرصيف البحري بالحديدة وهو مشروع عملاق كما أن هناك مشاريع لصيانة وبناء عدد من الخزانات في عدد من المحافظات وعدد من مشاريع الأمان والسلامة للخزانات النفطية.. الشركة تقوم الآن ببناء المحطات النموذجية والخاصة بها وستنتهي خلال الفترة القادمة من تنفيذ بعض هذه المحطات وتخطط الشركة خلال هذا العام لإقامة محطات نموذجية على طرقات السفر الطويلة وفي مداخل ومخارج المدن بمواصفات راقية وتسعى الشركة لتحديث أسطولها لاستيراد سيارات اطفاء والناقلات للمواد البترولية وتخطط الشركة حالياً لإنشاء اسطول خاص بتموين الطائرات في كافة إدارات تموين الطائرات وقد أعدت الدراسات الفنية ووقعت بعض العقود مع بعض الشركات والجهات الحكومية، أيضاً للشركة عدد من المساهمات في المشاريع الخيرية والخدمية.

الخطة الجديدة

● مع إعداد الخطة الخمسية الثالثة «٢٠٠٦-٢٠١٠م» هل هناك رؤية متجددة لمفهوم إقامة المشاريع الاستثمارية وربطها بقضايا التنمية والتخفيف من الفقر؟

– عام ٢٠٠٥م هو العام الأخير للخطة الخمسية الثانية «٢٠٠١-٢٠٠٥م». ونحن بصدد دراسة وتقييم لمشاريع الخطة الخمسية الثانية المنفذة الذي نتوقع أن يصل إجمالي الانفاق على مشاريع الخطة الخمسية الثانية إلى أكثر من «١٢ مليار ريال» وقد حققنا الكثير من الاهداف عبر تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة، إلاَّ أن طموحنا لا يقف هنا وهذا سينعكس عند إعداد الخطة الخمسية الثالثة ونعمل الآن بهذا الاتجاه وعممنا على مدراء الفروع على موافاتنا باحتياجاتهم من المشاريع والأصول الرأسمالية وتصوراتهم وسيتم بلورة كل هذه التصورات والأفكار في خطة تلبي طموحنا في ظل المتغيرات العالمية فرؤية الشركة تعتمد على سياسات تخدم إقامة مشاريع نوعية تساعد على تحقيق ربحية وعائد نستطيع مواجهة الالتزامات مما يتطلب منا التفكير بإدراج مشاريع ذات خصوصية تساعدنا على تنويع مصادر الدخل وهذا لن يتحقق لنا إلاَّ بانتهاج سياسة اقتصادية مستوعبة للواقع والضرورة فإقامة مشروع مد خط أنبوب من الحديدة عبر ذمار إلى صنعاء أصبح تحديا أمام الشركة مقابل تكاليف أجور النقل التي تتحملها، وإقامة هذا المشروع سيقلل الكلفة إلى النصف وأكثر كما أن مشروع لخلط وإعداد الزيوت في اليمن أصبح أمرا ملحا لنستعيد نشاطنا في السوق المحلية ونتنافس مع القطاع الخاص، على العموم هذه هي أبرز المشاريع التي نرى إدراجها عند إعداد الخطة الخمسية الثالثة «٢٠٠٦-٢٠١٠م»، مع الاستمرار في المشاريع التي هي قيد التنفيذ أو تم إقرارها وبالنسبة للشطر الثاني من السؤال أحب أن أوضح لك أولاً بأن نشاطنا من مبيعات الوقود وما نحققه من إيراد عام شكل ٢٠٪ من ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٤م وهذا دليل قاطع على دورنا وأهمية نشاطنا برفد خزينة الدولة بالموارد وثانياً أوضح لك بأن هناك مستفيدين من مختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد من نشاط الشركة، ولذلك كل مشاريعنا التي سندرجها في الخطة الخمسية الثالثة «٢٠٠٦-٢٠١٠م» ستعود بالنفع على المواطن والوطن وسينعكس على قضايا التنمية والتخفيف من الفقر.

تأهيل

● ماذا عن الكوادر العاملة في الشركة؟ هل هناك تأهيل مستمر لهذه الكوادر؟

– شركة النفط اليمنية تولي هذه المسألة اهتماماً بالغاً وعلى قناعة تامة بأن الاستثمار في التنمية البشرية وإعداد الكادر المؤهل أمر ضروري إذا أردنا اللحاق بركاب الشعوب المتطورة بهذا المجال، وقد عملنا على استقطاب الكفاءات من ذوي التخصصات النوعية ومن حملة شهادات جامعية من أرقى الجامعات العربية والعالمية وعملنا على إعادة تأهيل الكادر لدينا من خلال ابتعاث الكثيرين لدورات خارجية حيث استفاد من الدورات الخارجية خلال الفترة السابقة ١٢٣ موظفاً أما الدورات الداخلية فاستفاد منها ١٢٧٣ موظفا من مختلف فروع الشركة، ولا نقف عند هذا المستوى بل نسعى من خلال خطة التدريب لعام ٢٠٠٥م أن يتحقق لنا المزيد بعد الاستفادة من التقييم للتجربة السابقة وأعطينا هذا العام ٢٠٠٥م أولوية لإعداد الكادر الفني بالمنشآت التموينية ومن يرتبطون بأعمال الصيانة وربط العملية التدريبية النظرية بالجانب العملي إضافة إلى فتح المجال الواسع لموظفي الشركة لتلقي برامج تدريبية مكثفة في علوم استخدام الحاسوب حيث تسعى الشركة لمكننة أعمال الدوائر بالإدارة العامة وربط الإدارة العامة بالفروع.

رعاية اجتماعية

● المؤسسات غالباً ما تقدم نوع من الرعاية الاجتماعية والطبية لموظفيها. ما الذي حصل عليه الموظف في شركة النفط اليمنية في هذا الجانب؟

– الشركة تهتم بهذا الجانب أيضاً وتتكفل للموظف بتكاليف العمليات الجراحية داخل البلاد ويصرف له مبلغ مقطوع مع تذكرتي سفر مع مرافق للعلاج الخارجي التي اقرتها اللجنة الطبية العليا لوزارة الصحة إضافة إلى منح موظفينا قيمة العلاج السنوي أو دفع ثمن وصفات الأدوية أما الفحوصات المخبرية فمفتوحة ولا تحدد بسقوف معينة. كما أن الشركة ملزمة بتوفير الأدوية لأصحاب الأمراض المزمنة مثل السكر والضغط بشكل دائم والشركة متعاقدة مع مستشفيات وعيادات خاصة.

خلط الوقود والغش يتلف المعدات ولدينا الآن رقابة صارمة

قمة الجزائر

عبدالعزيز الهياجم

□ .. بحسب تصريحات المسؤولين الجزائريين التي كانت آخرها للسيد عبدالعزيز بالخادم وزير الخارجية تبدو الجزائر مصممة على أن تكون القمة العربية التي ستحتضنها يومي ٢٢و٢٣ مارس الجاري قمة (استثنائية) ونقطة انطلاق في مسيرة العمل العربي المشترك وفي مسار الاصلاحات لمنظومة هذا العمل المتمثلة في الجامعة العربية وهياكلها المختلفة.

وعلى الرغم من كل التحديات الراهنة ومستجدات الملفات الساخنة التي ستقف أمامها القمة يبدو أن التمثيل الدبلوماسي سيكون على أعلى المستويات واغلب القادة العرب إن لم يكن جميعهم سيحضرون القمة لاعتبارات عديدة أبرزها الدور الذي تضطلع به الجزائر بقيادة الرئيس عبدالعزيز بو تفليقة، الذي يحظى باحترام وتقدير كبيرين من كافة اخوانه القادة العرب وبعلاقات اخوية حميمة ومتميزة ليس فقط منذ توليه الرئاسة في عام ١٩٩٩م وإنما منذ تبوأ صدارة الدبلوماسية الجزائرية في منتصف الستينات وحتى أواخر السبعينيات عندما كان وزيرا للخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين.

واللافت أن بوتفليقة الذي مثل آنذاك عنوانا للدبلوماسية الجزائرية التي اضطلعت بأدوار كبيرة وكان لها بصمات واضحة في مسيرة العمل القومي وفي تقريب وجهات النظر بين الأشقاء وفي انجاز الكثير من المصالحات والتسويات التي ردمت الهوة بين الفرقاء في هذا القطر العربي أو ذاك أو بين هذا القطر وذاك .. هو نفسه الذي شكل توليه رئاسة الجزائر في ١٩٩٩م منعطفا جديدا في مسيرة هذا البلد وكان بمثابة «ضوء في نهاية النفق» بعد سنوات من المآسي وحمامات الدم التي دفعتها الجزائر ثمنا لمواقفها العروبية والانسانية المشرفة.

ومع أن الخروج من ذلك النفق المظلم لم يكن بالأمر السهل ومع أن مشروع أو مبادرة الوئام المدني ومسيرة البناء والنهوض من جديد لاتزال تواجهها بعض العقبات غير أن ذلك لا يحجب حقيقة أن هناك نجاحات تحققت وانعكست تأثيراتها على استعادة الجزائر لمكانتها ودورها العربي الرائد.

ومن هنا يأتي التفاؤل على اعتبار أن الجزائر بهذا التحول تشكل حافزا لامكانية التغلب على كافة المشكلات وتجاوز الاخفاقات والعثرات على الصعيد القومي وإن المشروع العربي بمقدوره أن يقف مجددا على قدميه مهما بلغت العواصف.

alhayagim @ maktoob. com

اليمن والاصلاح من الداخل

علي العماري

حرصت اليمن ومنذ وقت مبكر على أن تكون الاصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية نابعة من الداخل لا أن تكون مفروضة من الخارج.

سوى على صعيد تصحيح اوضاع الجامعة العربية وإعادة هيكلة مؤسساتها على أسس علمية حديثة لتطوير عملها وتحسين أدائها بوضع آلية محددة لتفعيل العمل العربي المشترك أو فيما يتعلق بتقويم الاعوجاج واجتثاث الفساد داخل المؤسسات والاجهزة الحكومية على مستوى كل قطر عربي.

وأدركت القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أهمية ان تكون عملية الاصلاح والتغيير مرتبطة اشد الارتباط بالخصوصية المحلية لكل بلد ومتصلة مباشرة بمصالح شعبه ومتطلبات العصر شرط أن تكون هذه الخيارات نابعة عن قناعة راسخة وحرية كاملة لا تشوبها شائبة.

وقد كانت الجمهورية اليمنية سباقة في القيام بعملية اصلاحات واسعة في إطار حربها المبكر على الفساد والمفسدين لتحقيق منابعه واستئصال شأفته وسبقت الدعوات والمشاريع الاجنبية بوقت طويل باعلان نظام التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة والرأي ونهج الديمقراطية كخيار سياسي مبدأي ثابت لا رجعة عنه مهما يكون الثمن والذي جسد بحق أماني وتطلعات أبناء اليمن الواحد الموحد منذ اعادة اللحمة الوطنية في الثاني والعشرين من مايو العام ١٩٩٠م.

ومن هذا المنطلق نقول للمراهنين أن رهانهم على الخارج خاسر لا محالة ولا مجال لانتظار تغييرات تأتي عبر الحدود، فالحرية تؤخذ ولا تُعطى والشعوب العربية ما زالت قادرة على البذل والعطاء والتضحية بالغالي والنفيس للأخذ بزمام الأمور وفي عصرنة الحياة وصناعة القرار لاعادة التاريخ إلى مساره الطبيعي.

أما المشاريع المشبوهة فإن مصيرها الفشل الذريع ولن تجد لها مكاناً خصباً في المنطقة العربية.

ولا جدوى من الحديث عن النماذج الديمقراطية المستوردة ولا ينبغي للشعوب التواقة إلى التغيير والتجديد لبناء حياة افضل أن تربط مستقبلها بالغير والرهان على المجهول ولعل ما يحدث اليوم في لبنان الشقيق من محاولات لتدويل الأزمة وباسم الديمقراطية يؤكد بلاشك على ضرورة الاحتكام الى الداخل وتغليب المصلحة الوطنية على سواها.